أوراق سياسية فلسطينية (٢)

تجربة حماس السياسية

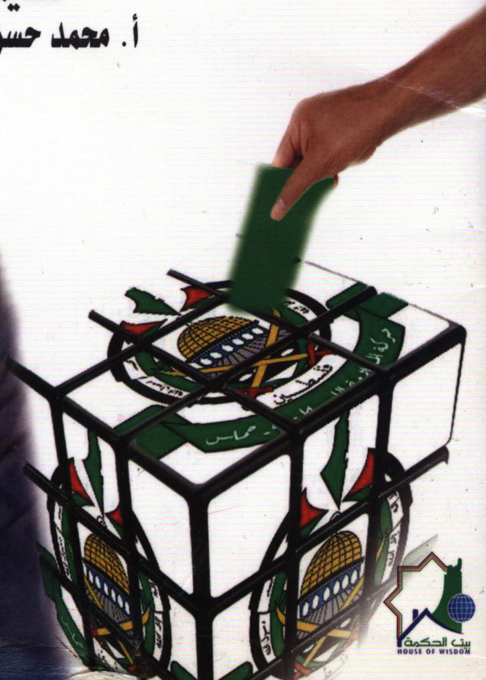
مربعات الرؤية والحسابات

د. أحمد يوسف

تقديم

أ. محمد حسن شمعة





أوراق سياسية فلسطينية (2)

تجربة حماس السياسية

مربعات الرؤية والحسابات

د. أحمد يوسف

تقديم

الأستاذ/ محمد حسن شمعه

بيت الحكمة

للدراسات والاستشارات

مايو 2010

تقديـــم

الأستاذ محمد حسن شمعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،،،

إن معرفتي بالأخ احمد يوسف تعود لعقود ثـــلاث خلـــت أو يزيد، وقد ترافقنا في الإقامة والعمل بدولة الإمارات العربية المتحـــدة لبضعة شهور في نهاية السبعينيات، كانت فرصة طيبة لسبر أغـــوار النفس، والتعرف على تجليات الفكر والرؤية كلٌّ منّا للآخر.

سافر د. احمد يوسف إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراسته العليا، حيث أنهى دراسة الدكتوراه وأصبح مديراً للمؤسسة المتحـــدة للبحوث والدراسات (UASR) في واشنطن لمدة عشر سنوات.

في 12 سبتمبر 2005، أنهي الجيش الإسرائيلي انسحابه من قطاع غزة، لتتهيأ بذلك الظروف لعودة د. يوسف إلى أهله ووطنه.. ومع تشكيل الحكومة العاشرة في مارس 2006، عمـــل د. يوســـف مستشاراً سياسياً لرئيس الوزراء إسماعيل هنية، وبذلك تـــسنى لنـــا معرفته أكثر من خلال ساحة العمل السياسي.. ونحـــن نتمنـــى لـــه التوفيق والنجاح في عمله كوكيل لوزارة الشئون الخارجية، وأن يكون

حضوره السياسي إضافة للحركة، التي تربى في أكنافها وعاش عمره عاملاً لها.

لقد شرفني الدكتور أحمد يوسف – حفظه الله – بكتابة تقديم لبحثه القيّم بعنوان: **(تجربة حماس السياسية: مربعات الرؤيا والحسابات)** ضمن سلسلة: (أوراق سياسية فلسطينية)، والدكتور أحمد له خبرة واسعة وباع طويل في كتابة أبحاث حول التجارب النضالية السياسية المعاصرة كتجربة تركيا، والجزائر، وحزب الله، وطالبان، فهو يقول في أحد كتبه: "لقد اخترت بعضاً من التجارب النضالية السياسية كمادة للدراسة والاستشهاد، لأني عشت بعضاً منها، وبعضاً تعمقت في دراسته، وأن هذين الأمرين مجتمعين قد أتاحا لي الزعم بأن معالم الرؤية فيها أصبحت لدي واضحة الملامح بلا لبس أو غموض".

قرأت بحثه حول تجربة حماس الذي أقدم له، ولئن كنت أخالفه الرأي في بعض ما ورد فيه، إلا أنني أتفق معه في الكثير.

لقد قفزت حماس قفزات واسعة في زمن قياسي، وحققت نجاحات في العمل المقاوم والمؤسساتي وفي انتخابات الكتل الطلابية في الجامعات والنقابات، مما شجعها على الانتقال إلى ساحة العمل السياسي، وكان قرارها بالمشاركة في انتخابات 2006 قد تمت دراسته بشكل مستفيض في أطر الحركة ومجالسها الشورية في

الداخل والخارج، وقد أخذت الحركة بالحسبان رغبة الجماهير التي عانت من مظاهر الفساد الإداري والمالي، ومن حالة الفلتان الأمني وانتشار الفوضى، والتي (أي الجماهير) كانت ترى في حماس البديل المرشح لحل مشاكلها.

وبعد فوز الحركة بالأغلبية في الانتخابات تجدد النقاش داخل الحركة حول دورها في أن تكون معارضة برلمانية أو تشكل حكومة؟ وقد حسمت الحركة قرارها والذي جاء منسجماً مع الجمهور الذي أولاها ثقته وصوَّت لصالحها، لتتبنى مطالبه، وتحقق له التغيير والإصلاح المنشودين.

رفعت حماس شعار المشاركة في تشكيل الحكومة، وأجرت اتصالات مع مختلف الفصائل، والتي امتنعت عن المشاركة قناعةً منها أن حكومة تشكلها حماس سيكون مصيرها الفشل في ظل التحديات الدولية والإقليمية.. وتحملت حماس المسؤولية وحدها رغم العقبات، ورغم الحصار الظالم الذي فرضه العدو، وتواطؤ معه – للأسف – بعض ذوي القربى..!! ورغم استنكاف الموظفين الذين تجاوز عددهم الستين ألفاً، والمناكفات الداخلية التي لم تتوقف يوماً واحداً، ومع عدم وجود خبرة ميدانية سابقة للحركة في عالم السياسة ودهاليزها المعقدة، ومع مكر الليل والنهار الذي يمارسه المجتمع الدولي لإجهاض التجربة وإغراق السفينة، إلا أن غريزة التحدي كانت غلابة.

ومع كل ما سبق من محاولات استهدفت جوهر رؤيتنا للإصلاح والتغيير، استطاعت الحكومة - بفضل الله وإخلاص الكثيرين من رجالاتها - تحقيق إنجازات كبيرة على المستوى الداخلي؛ مجال حفظ الأمن والنظام، وإنهاء حالة الفلتان وفوضى استخدام السلاح، وفي تفعيل القضاء ونشر الحريات، وفي التأقلم مع الحصار، علاوةً على ما تمتع به الكثير من موظفي الحكومة وأبناء الحركة من نزاهة وطهارة يد، أصبح المواطن معها آمناً على نفسه وماله.

إن هذه التجربة حافلة بالكثير من محطات النجاح، ولم تخلو - بالطبع - من بعض مظاهر الإخفاق والفشل، لكننا نقول: إن ثبات حماس في مواجهة الحصار والضغوط الدولية لمدة أربع سنوات، وقدرتها على إحباط مخططات الحرب الهمجية التي شنها العدو في السابع والعشرين من ديسمبر 2008 على قطاع غزة يعدُّ، في حدٍّ ذاته إنجازاً لا يمكن إنكاره أو تجاهله.

ورغم الصورة التي قدمها د. يوسف، والتي غلب عليها شيءٌ من التشاؤم، إلاّ أنه اختتم بحثه بقوله: "واليوم تبدو الحركة - والحمد لله - أكثر نضوجاً في مواجهة التحديات، وأفضل وعياً بطبيعة المرحلة وما تتطلبه من قدرات أوسع على التكتيك والمناورة".

لا شك أن هذا البحث سيزيد الصورة وضوحاً عند تقييم هذه التجربة، لتكون تجربة رائدة، ومدرسة من مدارس التحرر والجهاد والمقاومة.

تجربة حماس السياسية

مربعات الرؤية والحسابات

"لم يأت دخول حماس إلى النظام السياسي مرة واحدة، وجاء بشكل تدريجي، بعد أن أدركت الحركة ضرورة المشاركة فيه، وبعد أن امتلكت القدرة السياسية والفنية للدخول في منافسة علنية مع الآخرين.. بمعنى أن استعداد حماس للدخول إلى النظام حكَمته اعتبارات ذاتية خاصة بالحركة، وأخرى موضوعية عامة خاصة بالحالة الفلسطينية، وبالمعطيات الإقليمية والدولية" .

د. باسم الزبيدي، حماس والنظام السياسي الفلسطيني، 2010.

حماس: ملابسات الواقع واكتشاف الحقيقة

"لقد كُنَّا في الحكومة ولم نكن في الحكم"

- رئيس الوزراء إسماعيل هنية

تمهيد

إن وصول حركة حماس إلى الحكم لم يكن وليد الساعة، بقدر ما كان عبارة عن تراكمات من الجدل والنقاش السياسي حول منظور الحركة، وتعاملها مع الواقع الفلسطيني.. وبالرغم من أن حماس - عند نشأتها - لم تكن تخطط مسبقاً للمشاركة في الحكم، إلا أنها اضطرت - مع تطورات الوضع السياسي والأمني - لتقبل الواقع الجديد، ومحاولة التأقلم معه.

كان واضحًا أن انتقال حماس من مربع العمل المقاوم إلى النظام السياسي ليس سهلاً، بل معقدًا وصعبًا، وبرزت من خلاله الكثير من العقبات والتناقضات، حيث إن المشكلة تجلت بسبب أن الانتقال جاء مفاجئًا وسريعًا، مما خلق حالة من الإرباك لدى الحركة في كيفية لملمة أوراقها، وترتيب أوضاعها بما يتوافق والواقع الجديد.. صحيح أن الحركات الإسلامية - في العادة - تركز في حراكها وخطابها الدعوي على الشارع، من أجل حشد الصفوف وتعبئتها خلف إطاراتها التنظيمية والفكرية، وتحاول دائماً الإبقاء على سقف تطلعاتها ومطالبها عالياً، وتُوظف له أفضلُ الطاقات وأحدُ

الحناجر للصدع به، باعتبار أنه "سبيل الرشاد" الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه..!!

لكنَّ الحالة تختلف عندما يتم الانتقال إلى ساحة الحكم والسياسة، حيث تفرض مستجدات الدخول على هذا الخط معطيات واعتبارات أخرى – على مستوى اللغة والنبرة – لم تكن قائمة، ويتوجب عندها على الأطر الحزبية أن تراعي في حساباتها مساحات جديدة لم تكن تلقي لها بالاً، مثل: المجتمع الدولي والقوى الإقليمية والمنظمات الأممية..الخ

لاشك بأن الوعي بذلك يحتاج إلى بعض الوقت، والكثير من المشورة، لذلك تقع الأخطاء، وتتوالى العثرات إلى أن يتم النضج ومحاولات تصحيح المسار مع إضاءات التجربة وأنوارها.

التعاطي الحذر مع فكرة الحكم

قبل المشاركة في الانتخابات التشريعية في يناير 2006، كانت لدى حماس رؤية بأن الحالة الفلسطينية ليست دولة، بل سلطة تحت الاحتلال، وإفراز هجين لاتفاقية أوسلو، التي لا يمكن القبول بها أو التعامل على أساسها، إضافة إلى أن حماس لم تكن تنظر إلى العمل السياسي باعتبار أنه عملاً مُجدياً، ويمكن أن يؤدي إلى انجاز حقيقي بشأن حل الصراع القائم في المنطقة، ومن ثمَّ آثرت التركيز

والاستثمار في العمل المقاوم وحده، ورفعت شعار "المقاومة هي إستراتيجية لتحرير فلسطين".. إضافة إلى أن طبيعة العلاقة المتوترة بين حماس والسلطة الفلسطينية طوال السنوات الماضية جعلت بينهما حاجزًا عالياً، وفجوة واسعة تركت بصماتها على نظرة مجمل أعضائها للسلطة؛ من حيث حالة وجودها، وشرعيتها السياسية.

بالطبع، كانت هناك بعض المظاهر التي تؤسس لحراك مستقبلي على الساحة السياسية، مثل: تشكيل الكتل الطلابية في الجامعات، وخوض الانتخابات فيها، وكذلك المشاركة في النقابات المهنية والاتحادات العمالية.. إضافة إلى إنشاء حزب الخلاص الوطني (1996-2000)، وهي تجربة لم يكتب لها النجاح، حيث تعطل نشاطه، ولم يبق منه - عملياً - إلا العنوان.

وخلال حملة الانتخابات التشريعية عززت حركة حماس مقولتها بأنها لا تهدف إلى الوصول للسلطة لذات السلطة، وإنما تحاول إحداث شيء من التغيير والإصلاح من خلال وجودها في المجلس التشريعي، وقد أبدت تحفظات شديدة على أوسلو ومقرراتها، ولكن كما يقول د. عطا الله أبو السبح أحد قادة الحركة: "إنها دخلت برؤية واضحة ارتكزت على القبول بدولة على حدود الرابع من حزيران وهدنة؛ حتى لا تورث الأجيال ما يشكل التنازل عن حقهم في بلادهم".

بلا شك، كانت هناك أيضاً أصواتٌ لبعض مسئولي الحركة، وخاصة من الأئمة والخطباء ترفض - على الإطلاق - فكرة الانضمام إلى "سلطة أوسلو" أو التساوق مع توجهاتها السياسية والأمنية.

لقد وقفت حركة حماس خلال فترة إجراء الانتخابات أمام العديد من التساؤلات والخيارات، والتي ربما شكلت انعطافة كبيرة في رؤيتها المستقبلية.

فهناك من قال بأن الحركة ليست مهيأة في هذه المرحلة لأن تكون "رقم واحد" - أي تعتلي سدة الحكم - لأسباب كثيرة ومعروفة، حتى لو حصلت على أصوات أكثر من حركة فتح، لأن هناك الكثير من التحديات والعوائق التي تقف أمامها، ونشير إلى بعضٍ منها:

1) مدى تقبل الأطراف الإقليمية والدولية لها (خصوصاً مصر، الأردن، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة..الخ) وهي التي تلعب دورًا كبيرًا في الحياة الفلسطينية من حيث التأثير السياسي والدعم المالي.
2) مدى جاهزية الحركة من حيث نضوج البرامج والرؤى وتقديم الحلول والبدائل.. فقد برزت الكثير من التساؤلات حول جاهزيتها للحكم، منها أنها قد لا تتمكن من التوافق مع بقية الفصائل الفلسطينية - خصوصا فتح - على برنامج سياسي واحد يناغم

بين رؤية الحركتين، وهذا ربما يؤدي إلى شلل الحكومة، وعدم قدرتها على القيام بمهامها، خصوصًا وأنه لا يوجد اتفاقات يمكن أن توفر أرضية مشتركة للتفاهم بين الطرفين.

3) مدى قدرة الحركة على مواجهة الكم الهائل من المشاكل والتعقيدات؛ مثل: الجمود السياسي، الانفلات الأمني، ضعف هيبة السلطة لدى الشارع الفلسطيني، غياب القانون والنظام، إضافة إلى عشرات الظواهر السلبية المنتشرة في المجتمع.. لذا، كان السؤال المطروح هو: هل من الأفضل معالجة هذه القضايا من خلال البرلمان أو الحكومة؟

بالطبع، قد يكون العمل من خلال البرلمان أسهل، ولا يُحمّل الحركة تبعات إخفاق الحكومة، لكن إخفاق الحكومة إذا ما تواصل ربما يستدعي عملية تغيير، وهذا بالضرورة سيعيد طرح مشاركة الحركة مرة أخرى، بمعنى أنه في المستقبل قد لا تجد مفرًا منه.

4) قد تجد الحركة أن من الصعب أن توائم بين ثوابتها ورؤيتها للقضية الفلسطينية، وبين مشاركتها في نقاشات حول موضوع المقاومة والسلاح، أو موقفها من المفاوضات مع إسرائيل ... الخ، إلى غير ذلك من القضايا الحساسة والخطيرة، والتي اعتقد أن الحركة ليست لديها إجابات حاضرة عنها.

5) إن الحركة ربما تجد صعوبة كبيرة في التعامل مع الدول الفاعلة في المجتمع الدولي الذي ينظر إليها على أنها " منظمة إرهابية "، وبالتالي قد يتخذ منها موقفًا معاديًا - بضغط أمريكي وإسرائيلي -، وربما تعمل كل من واشنطن وتل أبيب على إبراز حركة حماس كقوة لا تمتلك مقومات النجاح في إدارة الحكم، وليس لديها الإمكانيات لتلبية تطلعات الجمهور الفلسطيني.

6) إن المشكلة الكبيرة تكمن في أن الجمهور الفلسطيني الذي عانى سنوات طويلة من مظاهر الفساد الإداري والأخلاقي في مؤسسات السلطة، ومن حالة الفلتان الأمني والإحباط يتوقع أن تُحدث الحركة تغيرًا جذريًا وسريعًا في مختلف مناحي الحياة، وبالذات في الوضع الداخلي من حيث العمل على توفير لقمة العيش وفرض النظام والقانون.

من المعلوم أن الحركة سوف تحتاج إلى وقت كبير وجهد ضخم لمعالجة المشاكل المتراكمة منذ سنين، وقد لا تستطيع خلال عام أو عامين - على سبيل المثال - أن تقدم حلولا جذرية لبعض هذه المشاكل الملحة.. وإذا لم تنجح الحركة في تقديم انجازات ملموسة، فإن المواطن قد يضيق ذرعًا وتتولد لديه انطباعات سلبية.

هذه التحديات والعوائق التي ذكرناها يقول البعض - في قيادات الحركة - أنها غير صحيحة، وأنها مجرد تنظيرات وحسابات

من خارج الحركة لا من داخلها، وهي لم تكن في أذهان الإخوة أعضاء مجلس الشورى العام أو القيادة السياسية للحركة.

ولعلي هنا أستعين بما أورده أخي الدكتور يوسف رزقه، أحد قيادات الحركة والمستشار السياسي الحالي لرئيس الوزراء إسماعيل هنية، حيث أشار إلى أن "قرار المشاركة في انتخابات 2006 ثم تولي مسئولية الحكم لم يكن قراراً عادياً يمكن أن يتخذه فرد أو مجموعة أفراد في حركة حماس، لذا كان قراراً شاركت فيه المؤسسة بهياكلها المختلفة في الداخل والخارج والسجون"[1].. وأضاف موضحاً "لقد كانت حماس في عام 2006 في مواجهة قرار سياسي مهم له تداعياته المحلية والإقليمية والدولية، ومازالت إلى اليوم وبعد أربع سنوات من القرار والحكم تعيش في مواجهة مع هذا القرار وفلسفته، إذ ما تزال ثمَّة أصوات داخل الحركة تعود إلى الوراء، وترى أن ترك الحكومة والحكم أولى من البقاء فيه لاعتبارين أساسيين.

الأول: أننا في مرحلة تحرر وطني وتقرير مصير، وطبيعة هذه المرحلة تتناقض مع طبيعة مرحلة الحكم، لاسيما وأن مرحلة الحكم التي نسميها (السلطة) هي الشرك الصهيوني الذي أرادت به الصهيونية إخراجنا من مرحلة التحرر ومقتضياتها. وقد نجحت في مشروعها نجاحاً كبيراً.

---

[1] د. يوسف رزقه، تجربة حماس في الحكم، بحث غير منشور 2010.

والثانية: أن مرحلة الحكم (السلطة) تقتضي المسئولية الكاملة عن الشعب الفلسطيني، وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة له، والدفاع عن مصالحه، ومواجهة العدوان الإسرائيلي والاستيطان والاحتلال بشكل عام، وهذا أمر يتعذر القيام به بنجاح في ظل سيطرة إسرائيل على المعابر والمال والحدود والاقتصاد وفي ظل خذلان عربي، وانحياز أميركي غربي لإسرائيل. وبالتالي فإن ما فشلت فيه فتح في عشر سنوات من الحكم، مع توافق برنامجها التفاوضي مع إسرائيل ومصر والغرب، لن تنجح فيه حماس في برنامجها المقاوم المرفوض من الغرب وأميركا قبل إسرائيل، إذا أضفنا إليه قيود الحكم والحكومة"[1].

حماس: تجربة جديدة

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) خرجت من رحم حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة، والأخيرة من الحركات الإسلامية العريقة من حيث نشأتها في الخمسينيات، وتمتد بجذورها إلى حركة الإخوان المسلمين المصرية ومؤسسها ومرشدها الأول الإمام حسن البنّا، تلك العلاقة التي تركت بصماتها في التاريخ الفلسطيني، ورسمت لنفسها مكانًا كبيرًا ووزنًا ثقيلا في المعادلة الجهادية على أرض فلسطين.. وحيث إن الضفة الغربية كانت - رسمياً - جزءاً من الأردن، فإن الحركة الإسلامية فيها ارتبطت تنظيمياً بالحركة الأم

---

[1] المصدر السابق.

في هذا البلد.. وبعد تأسيس حركة حماس في يناير 1988، أصبح شطرا الوطن هما المكون الأساس لهذه الحركة.

لقد كان حضور حماس الواسع نتيجة لتراكمات طويلة اجتازت خلالها الكثير من المحن والامتحانات الصعبة والقاسية، التي كانت - في بعض الأحيان - تفترض بأن الضعف والوهن سيأخذ طريقه إلى جسد الحركة وكيانها التنظيمي، لكنها كانت - دائمًا - تخرج أقوى شكيمة وأصلب عودًا وأكثر شعبية.

لقد استمرت حماس تكبر، وتنتشر مرئيات أعلامها وحشودها الجماهيرية في المناسبات الوطنية والمسيرات الإسلامية.. ومع هذا المشهد، كانت كذلك تكبر هموم الحركة وتتسع مساحات عملها، ومعها أيضاً كانت تكثر التساؤلات وتتعاظم الأسئلة.. وفي ظل التعقيدات الفلسطينية، كانت تشتد الضغوط وتتعدد خطوطها.

لقد سارت حماس - تقريباً - بخط مستقيم طوال أكثر من عقدين من الزمان، حيث عملت بجهد مكثف في نشر الدعوة الإسلامية، ثم انتقلت إلى بناء المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والرياضية والخيرية، ثم قفزت إلى ساحة العمل الجهادي والفعل المقاوم، والتي أصبحت أكبر مكون من مكونات الحركة، ورسمت طريقها فيما بعد، وأثرت بشكل مباشر وقوي على كل تصوراتها

وقراراتها وعلاقاتها مع الآخرين.. وأخيرًا جاءت مرحلة العمل السياسي، وكانت الأصعب في تاريخ المسيرة، وشكلت تحديًا كبيرًا أمام الحركة ورؤيتها الاستشرافية للمستقبل.

لم تكن حماس طوال مسيرتها النضالية الطويلة تفرد مساحة كافية للرؤية الاستشرافية أو التحرك السياسي، لاعتقادها بأن المقاومة هي الخيار الإستراتيجي الوحيد، فضلا عن قناعتها بان المسار السياسي الذي قادته منظمة التحرير الفلسطينية لم يصل إلى نتيجة.. لذا، فقد أراحت الحركة نفسها من "المنافسة السياسية"، وتركت لغيرها أن يحتكر هذه العملية برمتها، بالرغم من أن صلب برنامجها هو القضية الفلسطينية بكل أبعادها.. هذا الأمر خلق تناقضًا محيراً لدى الحركة في كيفية توجيه الدفة السياسية أو الابتعاد عنها أو ملامستها عن بعد دون "التلوث" بها، وهذا بلا شك كان أحد الثغرات التي أثّرت على طبيعة قراراتها وتحركاتها السياسية فيما بعد، والتي أصابها شيء من البطء والإرباك والغموض، وعدم القدرة على الحسم وافتقاد المبادرة في بعض الأحيان.

إن حركة حماس اكتفت - في مرحلة ما - بالشعارات السياسية أكثر مما أجهدت نفسها في الولوج إلى أعماق السياسة ومفاهيمها، بالرغم من أنها كبرت وتعاظم عدد أفرادها ومؤسساتها، وصارت ملء سمع العالم وبصره، خصوصًا بعد نجاحها في تحقيق

انجازات عسكرية مذهلة فاجأت "الجيش الذي لا يقهر"، وألحقت بثكناته في قطاع غزة وداخل الخط الأخضر خسائر فادحة، لكنها ظلت "حبيسة" الرؤية التنظيمية أكثر، فيما الحالة تستدعي أن تكون إطلالتها على العالم صورة بانوراماتية، بعد أن أصبحت صفحاتها كتابًا مفتوحًا للعالمين..!

وبعد إنشاء السلطة عام 1994، كانت رؤية حماس مرتبكة في كيفية التعامل معها، رغم أن بعض قيادات حماس طرحت مسألة التزاوج بين مرحلتي التحرير والبناء، لكن الغموض شاب هذه العلاقة فأصبحت غير واضحة المعالم، لأن حماس - آنذاك - كانت مشغولة بالكليَّة في مشروع المقاومة إلى الحد الذي لا يمنح مساحة لأي عمل آخر.. وكان من أولى بوادر هذه الرؤية هو طرح "الهدنة"، والتي أعلن عنها الشيخ الشهيد احمد ياسين (رحمه الله) في بداية التسعينيات.

إن فكرة الهدنة تلك لم تكن في أبعادها - آنذاك - واضحة المعالم، ولا موضوعة ضمن رؤية شمولية تفتح الباب أمام حماس لتحرك سياسي جديد.. فيما بعد، قفزت الحركة قفزة أوسع حين أعلنت أنها لا تعارض قبول دولة في حدود عام 1967، مع التأكيد على عدم الاعتراف بشرعية دولة الاحتلال. عند هذا الحد، وقفت الحركة فترة طويلة من الزمن دون أن تتقدم خطوة إضافية في الحقل السياسي،

ومع استمرار الانتفاضة وتصاعد فعالياتها النضالية، امتطت الحركة صهوة العمل المقاوم، وعادت لطرح شعار "فلسطين من البحر إلى النهر" والرفض المتكرر لأية أطروحات سياسية يبادر بها هذا الفصيل أو ذاك.

ولعل هذا هو ما عبر عنه السيد إبراهيم حمدان بالقول: "في عهد السلطة الفلسطينية، شكلت حماس معارضة سياسية دون أن تقدم برنامجاً سياسيًا بديلا سوى المقاومة، مما أدى إلى اصطدامها بالسلطة في أكثر من موقف، واتهمتها السلطة بأنها "تعمل على إفشال مشروع السلطة"، فيما اعتبرت حماس ذاتها أن "مشروع أوسلو" مضر بالقضية الفلسطينية، لذا واجهته من خلال الرفض المطلق له، باستمرار عملياتها العسكرية ضد الاحتلال"[1].. وبعد مواجهة عام 1996، بدأت حماس تشعر بأن المواجهة مع السلطة لن تؤدي إلا إلى مزيدٍ من التوتر والاحتقان، فيما اقتنعت السلطة أيضا أنه لا يمكن إبعاد الحركة من الخارطة السياسية، وبدأ الحديث يدور عن إيجاد حالة من التوافق والتعايش بين الطرفين، دون أن توضع أسس محددة لهذه المرحلة.

حتى العام 2001، كانت حركة حماس تبتعد عن السياسة وتتجنب الحديث في مصطلحاتها، وكانت تنتقد المفاوضات، ولا تقر

---

[1] د. إبراهيم حمدان، حماس: المراوحة الصعبة بين التنظيم والحكم، صحيفة (الأيام)، 13 أغسطس 2007.

أبدًا بمنطق الشرعية الدولية، لأن هذا المنطق كان مجحفاً واستفزازياً ولم يأت بخير لقضية الشعب الفلسطيني. ولم تكن الحركة - كذلك - تهتم كثيرًا بالحسابات الإقليمية والدولية، لأنها عانت من ظلمها وغياب العدل في قراراتها.. ولم تقتنع حماس - أيضاً - بأن الحل السياسي له مكان في المعادلة الفلسطينية، وظلت تتبنى شعارات المقاومة والكفاح المسلح، بل وضعت كافة طاقتها وإمكانياتها في العمل المقاوم، والذي أبدعت فيه إلى حدٍّ كبير.. غير أن مشكلة حماس تمثلت في قضيتين؛ أولاهما: أنها لم تنجح في الربط بين المقاومة وبين تحقيق انجازات سياسية، وظلت المقاومة "محجوزة" داخل أفق محدود (نجاحات بلا حصاد)، الأمر الذي منح غيرها فرصة الاستفادة من انجازات المقاومة واستثمارها سياسيًا.

وثانيهما: حماس لم تلتفت كثيراً إلى الوضع الفلسطيني الداخلي الذي يتدهور بشكل لم يسبق له مثيل، من حيث الفوضى والانفلات الأمني وانتشار الفساد وغلاء الأسعار وزيادة الضائقة الاقتصادية، وبروز الكثير من الظواهر السلبية؛ وهي "المصائب" التي ورثتها حماس فيما بعد رغمًا عنها، وشكلت لها تحدياً كبيراً.. إن انشغال حماس - في فترة ما قبل الحكم - عن قضايا الوضع الداخلي لم يكن مبرراً، وكان بإمكانها أن تسهم في علاجها ومحاربتها دون الانتقاص من قدرتها على مواصلة المقاومة وتكثيف العمل المسلح.. ولو منحت حماس

شيئاً من الاهتمام للوضع الداخلي، ورفعت شعار "الإصلاح والتغيير" منذ العام 1994 لكان الوضع الفلسطيني برمته مختلفاً، ولكان بإمكانها أن تدير الحكومة - اليوم - بطريقة أفضل بكثير.. لقد كان من الضروري أن تلازم حماس بين ممارستها للمقاومة وبين رؤيتها السياسية وبرنامجها للإصلاح والتغيير، ولكنها انتبهت إلى ذلك أكثر في وقت متأخر!!

وحين تدهورت الأوضاع الداخلية (خلال وبعد انتفاضة الأقصى) بسبب تفاقم الانفلات الأمني وتراجع أو غياب السلطة الفعلية على الأرض، بدأ الحديث يدور عن تشكيل قيادة موحدة، حينها وضعت حماس قدمها على "العتبة السياسية"، لكنها كانت خطوات متهيبة مترددة ومشدودة إلى الإرث القديم، الذي يعتبر السياسة "شرًا لا بدَّ منه".

فيما بعد، بدأت حماس تخطو خطوات بطيئة جدًا في المسلك السياسي، وتنتاب تحركاتها الكثير من الشكوك والغموض، فظلت تحذر من أي مبادرة، وتتخوف من أي فكرة سياسية تهدف إلى إدخالها ساحة العمل السياسي... كانت تعتقد بأن الأطراف الأخرى تحاول استدرجها إلى مربع لا ترغب أن تكون فيه، لذا غلب على خطاباتها وسياساتها سمة الرفض المطلق لكل ما يمت للسياسة بصلة.. لكن بشكل عام، كان هناك نقاش داخلي يتجدد من حين لآخر

يطالب بتوضيح الرؤية السياسية خصوصًا فيما يتعلق بالصراع مع الاحتلال، وكيفية وضع تصور حول حل القضية الفلسطينية.

وحينما وافت المنية الرئيس ياسر عرفات (رحمه الله) في 11 نوفمبر 2004، وتولى السيد محمود عباس سدة الحكم، بدأ الحديث يدور عن انتخابات جديدة، ووجدت حماس نفسها أمام مرحلة جديدة مختلفة عن أي مرحلة مضت.. وجاءت الشعبية الكبيرة التي ربحتها حماس بعد الانتخابات البلدية لتقنعها أكثر بأن وجودها في الملعب السياسي بات ضرورياً - وإن لم يكن مخططاً - خصوصاً بعد أن أصيب الشعب الفلسطيني بنكسة كبيرة جراء أداء الحكومات السابقة التي ترأستها حركة فتح، وصبغتها بصبغة الفساد والفوضى، حيث بات الشعب يبحث عن بديل آخر، ولم يكن هذا البديل إلا حماس.. رغم ذلك، فإن حماس ورغم شعورها - بل وتوقعها - بأنها ستحرز فوزًا مريحاً في الانتخابات التشريعية، إلا أنها لم تضع في حسبانها مدى خطورة المرحلة واستحقاقاتها، وربما فكر بعض قادتها بأنها يمكن أن تتجاوز تعقيدات المرحلة بشيء من قوة الحضور الشعبي، والتزامها بالديمقراطية التي يتغنى بها الغرب، لكن بدا - بعد ذلك - أن الأمر ليس بهذه البساطة من النظر وتقدير الموقف، خاصة في ظل الهيمنة الصهيوأمريكية على القرار الدولي، وتوجسات دول المحيط الإقليمي وحساباتها السياسية المتوترة.

يوم الامتحان جاء، ووجدت حماس أن تركة "فتح" السياسية والأمنية والاقتصادية وقعت في حجرها!! ووقفت حماس أمام خارطة معقدة من الحسابات والاعتبارات والاستحقاقات !! ولم تعرف – من هول المفاجأة – كيف تعالج الأسئلة الكثيرة التي انهالت عليها من كل حدب وصوب!! بدأت تتعثر وتنهض، تتعثر وتقيل من عثارها، تارة تصيب وتارة تخطيء.! كان الحمل ثقيلا والتبعة غير متوقعة.. وحاولت حماس/الحكومة أن تُكيف نفسها بسرعة مع الواقع الجديد لكنَّ المهمة كانت صعبة إلى حد كبير، إذ أن حبال التنظيم ظلت تشدها بقوة، فيما الواقع الجديد يجرها إلى مكان آخر، وظلت تتاور بين خطابها الديني ومتطلباتها السياسية، لذا جاء خطابها "خليطاً" من كلا الاتجاهين مع غياب الانسجام بينهما.

لا بدَّ أن نقر – وهذا رأيي – بأن حماس جانبها الصواب في عدم تبينها رؤية سياسية واقعية مرنة، تحفظ لها القدرة على التكيف مع التقلبات التي تعصف بالوضع الفلسطيني.. لم يكن ذلك لينتقص من قوتها وتمسكها بالمبادئ والثوابت الوطنية أو يؤثر على تبنيها لخط الجهاد والمقاومة، لكنها حشرت نفسها في زاوية لن تستطيع الخروج منها إلا بشق الأنفس، وصعدت على قمة شجرة عالية لم يكن من السهل النزول عنها.. لذا، تعرضت حماس إلى ضغوط كثيرة من قبل كافة الأطراف الداخلية والخارجية كي "تعدل" من رؤيتها السياسية

ولو شكلياً.. وهذا ما حدث، إذ جاءت التغيرات السياسية من قبل حماس سريعة وفي وقت قصير، ليس نتيجة قناعات ورؤى مدروسة بقدر ما هي استجابة لضغوط الواقع، وهذا ما اتضح في مداولات وثيقة الوفاق الوطني، ثم المحددات السياسية، ثم اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ثم رؤيتها للمصالحة الوطنية، التي تقدمت بها لطرف الوساطة المصرية في سبتمبر 2008.. لقد كان بإمكان حماس – فيما أعتقد – أن تتجنب كل هذه الضغوط لو امتلكت الرؤية أو المبادرة السياسية التي تُبصّرها بالمدى البعيد، وتُعفيها من الوقوع في دائرة الضغط والمطالبات والشروط.

إن حماس هي حركة فتية لا زال أمامها مشوار سياسي طويل، وهي لديها الكثير من مقومات النجاح، فهي لا تزال تتمتع بحضور شعبي قوي، وكذلك ثقة الجمهور الفلسطيني والعربي بها عالية جدًا، إضافة إلى السمعة الطيبة التي تتمتع بها من حيث النزاهة والبعد عن الفساد.. صحيح أنها "جديدة" على دهاليز عالم السياسة، لكن بإمكانها أن تطور من قدراتها السياسية، وتفتح نوافذها وأشرعتها على العالم، وتصبح طرفاً مؤثرًا وفاعلاً حتى على مسرح السياسة الدولية.

جدلية الملك والحكمة

إن تجربة حركة حماس في الحكم تلزمها بعد هذا المشوار الطويل فوق فسطاط السياسة، والإرباكات المتكررة في إيجاد

الانسجام والتوافق في تعاطيها مع المشروع الوطني وفـق رؤيتهـا الإسلامية، أن تعيد النظر في فكرة العمل السياسي على الركائز التي شكلت من خلالها حكومتها العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية (الحادية عشرة)، وأن تنتهج رؤية سياسية تسمح لها بالتفريق بـين مـا هـو استراتيجي وما هو مرحلي، وبين ما هو طموحات وأحلام وما هـو واقعي سهل المنال.. "إن رجل السياسة عادة مـا يبـدأ – إن كـان يصارع خصماً قوياً – من ضعف استراتيجي، ثم ينتقل إلى مرحلـة التعادل الاستراتيجي، ثم مرحلة التفوق الاستراتيجي، والأيديولوجيـة تتنزل على الواقع بحسب المرحلة، فكلما زادت قوة الفاعل الـسياسي الإستراتيجية، زادت قدرته على تحميل طاولته (السياسية) مزيداً من الأيديولوجية"[1].. ولدينا هنا في السياسة الدولية بعض الصيغ التـي يمكن بها الاستدلال على ذلك.. لقد رأينا جورج بوش عقب أحـداث 11 أيلول/سبتمبر يتحدث عن حرب صليبية، مستنداً إلـى الخطـاب الديني ليحشد العواطف والدعم، وهو هنا يتحدث من منطلق المتفوق استراتيجياً، القادر على مخالفة الأمـم المتحـدة، وتحميـل طاولتـه بالأهداف السياسية الثقيلة.. بينما نرى الأتراك بقيادة "أردوغان" وهم يحاولون التخفيف من هيمنـة العـسكر، لا يتحـدثون مطلقـاً عـن أيديولوجية دينية، علـى الرغـم أنهـم يفتـرض أن يفكـروا أنهـم

---

[1] د. جاسم سلطان، تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات سـنة 2006، مركـز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.

- بالأساس- دولة الخلافة الإسلامية أو على الأقل دولة تطبق الإسلام، لكنهم راعوا طاولاتهم الإستراتيجية، فصمموا سُلم الأهداف على اعتبار أن الهدف الأول هو التحول من دولة علمانية معادية للدين إلى دولة علمانية غير معادية للدين، فإن لم يكن فالدولة العادلة، والعدل من أسمى ما جاءت به الشريعة الإسلامية، ولو لم يقل من يطبقه أنه يطبق الشريعة.. وبذلك صمم أردوغان طاولته السياسية على هذا الأساس، وحاول قدر الإمكان ألا يحرق المراحل أو يُحمّل طاولته ما لا تتحمل.. فالمنطق يقول إنه ربما ينجح لو فعل ذلك، لكنه بالتأكيد خاسر إن لوّح بالأيديولوجيا مثلما فعل من قبل "أربكان"[1].

إن حزب العدالة والتنمية اعتمد سياسة التدرج وأحياناً خطوة للخلف من أجل خطوتين للأمام، وهذا يمثل في السياسة "حالة إبداع لا يجيدها إلا صاحب الزمان مثل حسن نصر الله و"أردوغان".

إن السياسة تتطلب دائمًا التمييز بين الثوابت ومتطلبات المرحلة، حيث "إن التأكيد الدائم على الثوابت لا يعني استردادها، وكتابتها في برنامج سياسي – يفترض أن يسعى لتحسين شروط التفاوض لاحقاً – يغلق الباب أمام الفاعل السياسي ليناور، أليس من الثوابت أن محمداً رسول الله، لكنَّ الرسول ﷺ قبل بشطب لقب النبوة في الحديبية ليستبدله بمحمد بن عبد الله، إنه لم ينكر الثابت قلبياً، لكنه

---

[1] المصدر السابق.

أمام قضية عملية، ويريد الانتقال من الضعف الاستراتيجي إلى التعادل الاستراتيجي ومنها إلى التفوق الاستراتيجي، وهذا لا يتأتى بتكرار الثوابت، بل بوضع خطة عمل ممنهجة لجعلها واقعاً"[1].

إن الحكمة تتطلب من رجل السياسة أن يتأكد بأن هدفه سياسي، وإن كان يشك في أن تحصيل الهدف لا يتم إلا عبر ممارسة السياسة فعليه أن يتمهل، ويقطع شكوكه باليقين. "فاللعبة السياسية، خصوصاً في العالم الثالث عادة ما تكون صفرية، إما منتصر أو مهزوم، فالخاسر يخرج من اللعبة السياسية، وقد يتطلب عودته إلى المشهد السياسي جهداً كبيراً وسنوات مديدة.. وإذا تحقق رجل السياسة من أنه جاد في دخول اللعبة، فعليه أن يحدد الهدف بدقة، وعندما يصمم رجل السياسة سلم الأهداف فإنه لا يتحرك بشكل ارتجالي أو عاطفي، أو ينطلق بناء على ما ينبغي أن يكون، بل يصممه على اعتبار الروافع المتوفرة التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، أو الروافع التي يتوقع أنه قادر على إيجادها وفق دراسات.. ونعني بالروافع هنا الأرجل والدعامات القادرة على حمل هذه الأهداف والتحرك بها، من موارد وعلاقات وفرصة وقدرة على التخطيط.. لذلك، على رجل السياسة أن ينتبه ويميز بين الروافع الحقيقية والروافع المتوهمة"[2].

---

[1] نفس المصدر.

[2] المصدر السابق.

لا شك أن هناك تجارب سياسية ونضالية عربية وإسلامية وعالمية معاصرة يتوجب على حركة حماس مراجعتها، والاستفادة من خلاصات الدروس والعبر فيها، لأن هناك أخطاء ومطبات كان بالإمكان تلافيها وتجنب الوقوع فيها لو كانت الرؤية السياسية وهوامشها في الوعي الإسلامي على دراية بفقه الواقع، وما يُسمى بالمصالح المرسلة، أو ما يتطلبه انسداد الأفق وحالات التدافع من اجتهادات للتخذيل وكسر طوق العزلة والحصار.

ضرورات المراجعة والتصويب

كانت الانتخابات التشريعية في يناير 2006 وما تبعها من أعقد المحطات في سياق العلاقة بين حماس والنظام السياسي، حيث وضعت الحركة والأطراف الأخرى أمام تحديات لم يكن من السهل الفكاك منها.. فخيار المشاركة بتلك الانتخابات بالنسبة لحماس لم يكن هو الأمثل – فيما أرى – لأنه كان واضحاً منذ البداية ضرورة أن تُليّن الحركة من خطابها، وأن تُدخِل نفسها إلى صيغة سياسية تحفّظت في الماضي على أسس تكوينها، واتضح لاحقاً أنها لم تكن كاملة الجاهزية للاشتباك السياسي البنّاء معها.. أما خيار مقاطعة تلك الانتخابات بالمقابل فكان صعباً، وخاصة بعد أن رأت الحركة أنها بلغت شأناً من القوة والحضور يصعب معه التراجع إلى الخلف والبقاء خارج النظام القائم، لأن من شأن ذلك أن يخدش مصداقيتها

بعيون جمهورها.. من الواضح هنا، أن أيّاً من خياريّ المشاركة أو المقاطعة لم يكن هو الأمثل لحماس – حسب رأيي – لأنه يترتب على كليهما تغيير هام في فكر وسلوك الحركة، فإما التعايش مع الآخرين وفق قواعد لم تشارك الحركة بصياغتها، وإما الخروج من العلنية والعودة إلى السرية، وهذا يعني الميل مجدداً نحو الراديكالية والتراجع إلى الوراء.. ولكي لا تُضَحّي الحركة بأي منهما قامت بابتداع ما أسمته بالمشاركة المُقاوِمة، والتي أنتجت لاحقاً ما أسمته الحركة بـ"الحكومة المقاومة".

إن الأداء الحكومي على مدار الفترة الماضية لم يكن على مستوى تطلعات الحركة، وطموحات الجماهير التي منحتها أصواتها لتحقيق التغيير والإصلاح المنشود.. لاشك أن هناك أسباباً ومبرراتٍ حالت دون ذلك، حيث التآمر الغربي والتواطؤ الإقليمي والمناكفات الداخلية لحركة فتح، إضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، واعتقال نواب الحركة في المجلس التشريعي والعديد من وزراء الحكومة وكوادر الحركة القيادية في مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.. والحقيقة التي لا بدَّ من الجهر بها – كما أعتقد – هي حالة العجز والقصور التي وقع فيها القادة، وحيرة الرجل الرشيد الذي تقع على عاتقه ضرورات البحث عن الخيارات والبدائل التي تخرجنا مما نحن فيه من شدّة ولأواء إلى برٍّ الفرج والأمان.

إن ما ندركه نحن اليوم أنه كان بالإمكان التخفيف من وطأة الضغوط الخارجية، والعمل على تقليل حجم التوتر في الساحة الداخلية، والابتعاد عن دائرة التصعيد مع مصر؛ الجار الأهم لنُصرة شعبنا وقضيتنا.. لقد كان في المقدور فعل كذا وكذا وكل ما يأتي في سياق "لو استقبلت من أمري ما استدبرت"، إلا أننا استدرجنا ووقعنا في المحذور، وسالت الدماء على ثرانا أبطحاً، وأصاب نسيجنا الاجتماعي الكثير من التهتك والانقسام، وهو أمرٌ قد نحتاج إلى أكثر من عقد من الزمان حتى نعيد له الانسجام والوئام.

كيف يقرأ الآخرون التجربة؟

لقد وجدت فيما طرحه البعض حول تقييم تجربة حماس في الحكم فرصة لقراءة أخرى، وهي - بشكل عام - تنسجم مع ما عليه أغلب المنصفين، الذي عاينوا التجربة وسجلوا مداخلاتهم حولها. إن ما كتبه السيد وائل المبحوح في دراسته[1] فيه الكثير مما يمكننا الاستشهاد به، وملخصه: إن التصور كان - آنذاك - هو أن وجود الحركة في الحكومة سيشكل درعاً للمقاومة وسيحميها ويغذيها، على أساس أن أجهزة الحكومة الأمنية لن تقف في وجه المقاومين، ولن تطاردهم أو تلاحقهم أو تعتقلهم كما كان يفعل غيرها، وكانت المقدمات تشير إلى إمكانية المضي قدماً في عمليات المقاومة

---

(1) بعد أربعة أعوام على التجربة: حماس وجدلية الجمع بين الحكم والمقاومة.

المشروعة ضد الاحتلال مع الاحتفاظ بكرسي الحكومة، باعتبار أن كل منهما يشكل عاملاً مساعداً للآخر، فكانت عملية "الوهم المتبدد" التي تبنتها حماس وبعض فصائل المقاومة بعد أقل من ثلاثة أشهر على أداء إسماعيل هنية قسم الحكومة، واحتفظت حماس ولا زالت بالجندي المختطف شاليط، وبدا أن التجربة في طريقها إلى تحقيق نجاحات غير مسبوقة، تبدد كل أوهام الفصل بين الحكم والمقاومة.

بيد أن الأمور بعد ذلك – كما أشار السيد وائل المبحوح – لم تأت على هوى الحركة، حيث شغلت الحركة سواءً بإرادتها أو على غير رضاها بأزمة الوضع الداخلي الفلسطيني وتحديداً في قطاع غزة، كما أن أعباء الحكومة وجهازها الإداري المثقل بالمشاكل والهموم استحوذ على جل اهتمام الحركة، وأصبح همُّ الحركة الشاغل هو مواجهة حالة الفلتان الأمني، التي كانت تعيشها الحالة الفلسطينية منذ فترة ومن قبل مشاركة حماس في الانتخابات، وكذلك مواجهة الحصار المفروض دولياً وعربياً، والذي يزداد ضراوة يوماً بعد يوم، ويلقي بثقله على الحركة والمواطنين، وينعكس بالتالي على طبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة والمواطن.

ويضيف السيد المبحوح قائلاً: على غير المتوقع سارت الأمور باتجاه الحسم العسكري في قطاع غزة، وآلت إلى ما آلت إليه من انقسام على الساحة الفلسطينية لتزيد من أعباء الحركة وأوجاعها؛

فمن قطع الرواتب والمظاهرات والإضرابات واستنكاف الموظفين والأطباء والمعلمين، التي رأت الحركة أنها مسيسة، وتهدف إلى زعزعة حكمها والنيل من إرادتها، إلى محاولات انفلاتية وتفجيرات هنا وهناك في القطاع، واعتقالات في صفوف الحركة في الضفة الغربية تضغط على الحركة والحكومة في القطاع، إلى أزمة توفير رواتب الموظفين الجدد العسكريين منهم والمدنيين، وترتيب أوضاع القطاعين الصحي والتعليمي - على وجه الخصوص - في قطاع غزة، وغيرها وغيرها الكثير، الأمر الذي زاد من أعباء الحركة وأوجاعها وهمومها.

صحيح أن الحركة والحكومة حاولتا قدر الإمكان وفي حدود المستطاع كسر العزلة السياسية، وفك الحصار، واجتهدتا في الاتصال بالمجتمع الدولي عبر العديد من الوسطاء، إلا أن ذلك لم يفلح سوى في انتزاع اعترافات من البعض بأن هذه الحكومة تستحق أن تُفتح لها الأبواب، وأن تُمكن من إدارة شئون بلادها، وأن تعطى لها الفرصة لمناقشة كافة القضايا السياسية، وما دون ذلك تتوقف الجهود ويلتزم الجميع الصمت، وهو أيضاً ما كان يزيد من هموم الحركة وأعبائها.

في محاولة منها للتأكيد على أن خيار المقاومة لا زال مفتوحاً اندفعت كتائب القسام ومعها كافة الفصائل المقاومة للرد على كافة استفزازات الاحتلال الإسرائيلي، خاصة تلك التي كانت تحدث في

الضفة الغربية، مع حالة العجز والشلل اللاإرادي التي كانت تعيشها المقاومة في الضفة الغربية، فكانت حرب إسرائيل الأخيرة على القطاع، والتي شكلت حالة عقاب جماعي للمواطنين في غزة، لتفتح الباب من جديد على مصراعيه حول جدلية الجمع بين الحكم والمقاومة في ظل الاحتلال.

أعتقد – والكلام هنا للسيد المبحوح – أن نتائج الحرب وتداعياتها على الحالة الفلسطينية، رغم عديد التفسيرات من كافة الأطراف، وتحديداً حال المقاومة في قطاع غزة، وحالة الهدوء العام التي شهدها القطاع بعد الحرب، توحي بأن هناك محاولات جادة داخل حركة حماس لدى بعض فصائل المقاومة الأخرى لإعادة تقييم الأوضاع من جديد، وإعادة دراسة الحالة بعقول مجربة وقلوب مفتوحة؛ بعيداً عن التعصب والانحياز، والاستفادة من تجربة أربع سنوات خلت لتكون نقطة انطلاق نحو برنامج شامل جديد، يعيد ترتيب الأوضاع، ويتجاوز الأخطاء، يقيل من العثار ويصحح المسيرة.. برنامج مبني على رؤية واضحة وخطة محددة، ومفردات منضبطة، مستند إلى فكر صحيح وممارسات سليمة، وآليات واضحة المعالم.

حتماً كانت هناك أخطاء ارتكبت هنا أو هناك على صعيد الممارسة الأمنية أو الإدارية في قطاع غزة والضفة الغربية، خاصة

بعد حالة الانقسام، وهي أخطاء يمكن للشعب أن يتجاوزها ويغفرها، لكن عدم تحقيق المصالحة، وعدم إنجاز المشروع الوطني الفلسطيني الذي يجمع الجميع على نقاط اتفاق تشكل - على الأقل - الحد الأدنى من متطلبات وأهداف كافة الفصائل والمنظمات، يبقى هو الخطأ الأكبر الذي ترتكبه الفصائل الفلسطينية مجتمعة، ولا يمكن للشعب أن يتجاوزه أو يغفره، خاصة عندما يتيقن أن ذلك الأمر هو الخطوة الأولى والضرورية لتوجيه المسيرة، وتصويب الوجهة نحو هدف واحد وبآليات موحدة، وفعاليات مشتركة، دون أن تأخذ أحد منهم عزة المواقع والشعارات بالإثم لتكون على حساب الوطن، وكرامة المواطن، وحرمة المقدسات.

أبجديات ومفاهيم لابدً من الوعي بها

إن السياسة هي فلسفة التعايش مع الواقع أو الالتفاف عليه بهدف المرور وتقليل ضريبة الخسائر.. والحركات كما الحكومات عليها التكيف مع ضغوطات الواقع والحفاظ على تموقعها القلق في ظل اختلال موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية.

ففي السياسة هناك الكثير من المفاهيم التي يتوجب وعيها والتعاطي معها، باعتبار أن السياسة علم وتجارب إنسانية فيها الكثير من المبادئ والنظريات، التي تستدعي ممن يدخل ملعبها أن يفقه قوانينها، ويضبط إيقاع عمله وفق مقتضياتها.. ففي ميدان السياسة،

فالأصل في أحكامها المصلحة حسب القاعدة الشرعية: (أينما كانت المصلحة فثمَّ شرع الله) و(الأصل في الأشياء الإباحة)، والدولة في الفقه السياسي الإسلامي مرنة متعددة الأطياف، ليست دولة دينية، بل دولة مبادئ، ودولة الحقوق والحريات، وهي دولة هداية، لا جباية، دولة دستورية مدنية عالمية.. والفقه السياسي الإسلامي يُقيم العلاقة مع الآخرين على حُسن الظن، وأن بذرة الخير تكمن في كل قلب، وأن كل نفسٍ قد أُلهمت خيرًا، كما أن الفقه السياسي الإسلامي يعتمد سياسة الفرز والتمايز، وينأى عن سياسة التعميم، فليس الخصوم كلهم سواء؛ فمنهم العادل، ومنهم الظالم، كلٌّ بحسب عمله وموقفه.. والمنهج السياسي الإسلامي يؤمن بالتدرج، ويحدد برامجه العلمية بناءً على ذلك، ويستهدف تحقيق المصلحة ودرء المفسدة[1].

وهنا نورد بعض المسلمات والمفاهيم التي يتوجب مراعاتها والوعي بها، وهي[2]:

1) إن النجاح التكتيكي لا قيمة له في ظل الفشل الاستراتيجي، فإذا كانت الرؤية الإستراتيجية لرجل السياسة لا توصل إلى الأهداف التي ينادي بها، فإن النجاح على مستوى التكتيكات من أنشطة ووسائل يصبح عديم القيمة، والانشغال بتطوير الإستراتيجية

---

[1] د. أحمد يوسف، وطن وعيون دامعة..فتح وحماس: جدلية التعايش والمواجهة، كتاب تحت الطبع.

[2] المصدر السابق.

الناجحة أهم من التصفيق والاحتفال بأنشطة لا توصل إلى الهدف المطلوب.

2) إن السياسي المحنك لا يشكو تعقيد الواقع، فالوضع السياسي عادةً ما يكون معقداً، حيث يشتبك الوضع المحلي بالإقليمي بالدولي، وعادة ما تتحرك أطراف أخرى لتلقي بثقلها في الصراع غير الخصم المباشر. لذلك، فرجل السياسة يتوجب عليه ألا يتذرع بتبرير عدم قدرته على النجاح لجهة تعقيدات الوضع وصعوباته، فلو كان التحرك السياسي – في حالات الصراع – يتم وفق ظروف مثالية لما احتاج الأمر إلى قيادات قوية وواعية لديها رؤية وقدرة على الحسم، فدور القيادة هي أن تُحسن المرور والتحرك بأهدافها عبر هذا التعقيد، والتعقيد ليس مفاجأة بالنسبة لها، بل أن تسير الأمور بدون أي تعقيد هو الأمر الذي يبدو معجزة لا تحدث.

3) في مراحل الصراع وغياب الاستقلال يبقى العمل الجمعي (الشراكة السياسية) والتداول السلمي للسلطة ضمانة للتماسك الاجتماعي، وحماية الفعل المقاوم، إضافة إلى الحفاظ على الحقوق والثوابت الوطنية.

4) إن واقع الاحتلال يفرض على القوتين السياسيتين (فتح وحماس) إدراك أطراف المعادلة الديمقراطية من حيث إن هناك مساحات مشتركة للعمل بينهما، وأن ثمة مساحات اختلاف، وأنه لن يكون في وسع أحد إلغاء الآخر، لكن في وسع كل طرف أن يتنازل عن

قدر معين للآخر، وبإمكان الطرفين أن يشتغلا معاً في المساحات المشتركة تلك.

تحديات المرحلة وحتمية الشراكة

آمل أن يكون الأخوة في حركتي فتح وحماس قد استوعبوا دروس "المحنة الدموية"، وأدركوا أن المشروع الوطني الفلسطيني لن يُكتب له التمكين إلا إذا عملا معًا يداً بيد، وتوافقا على رؤية وطنية تجمع البرنامج السياسي لكل منهما، وأن يتفهم الطرفان بأن هناك مسارًا للوحدة ــ أيضًا ــ من خلال التعدد.. فالاستعداد للتكيف والقبول والتآخي والبحث عن المشترك في العلاقة والمسار، واحترام كل طرف للطرف الآخر، هي وجه آخر من العمل الذي يمكن أن يسهم في تأثيث الذهنية لهذا الإطار الوحدوي، لأن قدرنا ــ كفلسطينيين ــ أن تمضي سفينة الوطن بتوازن قواهما معاً، والدفع باتجاه تعزيز آليات بناء الثقة والشراكة السياسية، والتأكيد على مبدأ التداول السلمي للسلطة، واحترام الشرعيات التي تتمخض عن العملية الديمقراطية.. والحكمة النبوية تقول: "إنَّ المنبت لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى".

ختاماً.. هناك أمل

اليوم، تبدو الحركة – والحمد لله – أكثر نضوجاً في مواجهة التحديات، وأفضل وعياً بطبيعة المرحلة، وما تتطلبه من قدرات أوسع

على التكتيك والمناورة.. المشكلة أن قناعة الكثيرين على الساحة الفلسطينية مفقودة بالمجتمع الدولي وبالشرعية الدولية، والتي كانت قراراتها - بحق شعبنا وقضيتنا - ظالمة في أكثر حالاتها. ولذلك، يبقى سقف الخطاب عالياً مراعياً حسابات الشارع على أية حسابات سياسية أخرى.

إن السياسة علم ومربع حسابات، وتحتاج إلى دراية ووعي بالتاريخ.. فالاجتهادات يجب أن تُبنى على معلومات ومعطيات، إضافة إلى الفرضيات والخيال الواسع لفقه السيناريوهات، وهذا يعني أن عناصر النجاح لمشروعنا الوطني تحتاج إلى أن يُوسّد الأمر إلى أهله؛ ممن يُشهد لهم بالعلم والخبرة، لأن المُلك يحتاج أن تلازمه الحكمة، وإلا فإن علينا انتظار الساعة..!! كما يقولون.

قد أكون قسوت بعض الشيء على الحركة التي عشت عمري مناضلاً من أجل أفكارها ومبادئها، وتقلدت مناصب قيادية مختلفة فيها، وكنت - ومازلت - أرى أنها الحركة الأصدق وطنية والأكثر إسلامية، والأقدر على تحقيق طموحات شعبنا في الحرية والاستقلال.

أتمنى أن تكون تجربتنا الفريدة في الحكم - من ناحية ظروفها وحجم التآمر عليها - قد علمتنا الكثير من الدروس، ومنحتنا

الثقة والدراية الواسعة التي ستعيننا – إن شاء الله – علـــى تخطـــى عقبات وعقابيل كل ما هو آت. لقد نالت هذه التجربة إعجاب الكثيرين في الساحتين الإسلامية والوطنية، كمـــا أن العديـــد مـــن المفكـــرين الغربيين قد أشادوا بهذه الحركة، وسطروا إعجابهم أبحاثـــاً وكتبـــاً، وحمّلوا المجتمع الدولي عثرات الحالة الفلسطينية وإخفاقاتها، وطالبوا بفتح الباب أمام الحكومة التي ترأسها حماس، ودعوا إلـــى ضـــرورة التعاطي معها باعتبارها خيار الشعب الفلـــسطيني، وكونهـــا الـــرقم الصعب الذي لا يمكن – بأي حال – تخطيه أو القفز عليه إذا ما أريد لهذه القضية أن تجد لها حلاً سياسياً يتحقق معه الاســـتقرار والأمـــن والازدهار بالمنطقة.

المصادر والمراجع

ـ د. عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح إلي "حماس"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2006.

ـ د. إبراهيم حمدان، حماس: المراوحة الصعبة بين التنظيم والحكم، صحيفة (الأيام)، 13 أغسطس 2007.

ـ د. جاسم سلطان، تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات سنة 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.

ـ بيسان عدوان، حركة حماس: بين الهوية الوطنية والخطاب العقائدي، فصلية سياسات، ص. 27- 44، شتاء 2007.

ـ د. رائد نعيرات، الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها علي السلوك السياسي للحركة في الحكم، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، مارس 2009.

ـ د. باسم الزبيدي، حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والنظام السياسي الفلسطيني: دخول إلي النظام أم خروج عنه .!، مركز البحوث والدراسات المسحية/رام الله، 2010.

ـ د. يوسف رزقه، تجربة حماس في الحكم، بحث غير منشور، غزة، 2010.

الفهرس

إصدارات بيت الحكمة

سلسلة تجارب نضالية وسياسية معاصرة:

1- الحركة الإسلامية في تركيا: الاستهداف والتمكين
2- حركة مجتمع السلم "حمس": خيارات الدم والسياسة
3- حزب الله اللبناني: المزاوجة بين المقاومة والسياسة
4- طالبان أفغانستان: جدليات الدين والسياسة والمقاومة

سلسلة أوراق سياسية فلسطينية:

1- إستراتيجية حماس: ملامح ومحددات
2- تجربة حماس السياسية: مربعات الرؤية والحسابات

سلسلة مراجعات فكرية وسياسية:

1- الإخوان المسلمون والثورة الإسلامية في إيران
جدلية الدولة أو الأمة في فكر الإمامين البنّا والخميني.

إصدارات المؤلف

اللغة العربية

* تحولات الفكر الإسلامي المعاصر(1983)
* معاناة الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي (1984)
* الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر: تحديات الواقع وآفاق المستقبل (1987)
* الانتفاضة الفلسطينية: الانطلاقة وآفاق المسير (1989)
* الشيخ أحمد ياسين: الظاهرة المعجزة وأسطورة التحدي (1989)
* السياسي: مفاهيم ومواقف (1990)
* حماس: حدث عابر أم بديل دائم (1991)
* حماس: بين آلام الواقع وآمال المستقبل (1991)
* الحركة الإسلامية وحرب الخليج (1992)
* د. موسى أبو مرزوق: الرجل والفكر والقضية (1996)
* مستقبل الإسلام السياسي: وجهات نظر أمريكية (2001)
* الشيخ محفوظ نحناح: الأزمة والرجل الرشيد (2005)
* حوارات العصر(1)

الجزائر: الأزمة وسفر الخروج (يناير 2006)

* الإسلاميون وأمريكا: جدلية التحدي والاستجابة (فبراير2006)

* حوارات العصر(2)

الجزائر: سنوات الدم والمحراب (مايو 2007)

اللغة الإنجليزية

* الإسلام والغرب: حوارٌ لا بدّ منه (2000)

* المحرّضون على العداء

حملة استهداف المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية (2001)

* بصمات التآمر الصهيوني (2003)

* مسلمو أمريكا: جاليةٌ تحت الحصار (2004)

تحت الطبع

* فلسطين في وجدان الجزائر

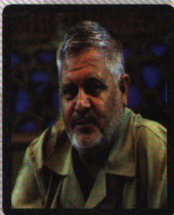
دراسة في الأبعاد الدينية والقومية ودلالاتها التاريخية (يوليو 2010)

* جدل الملك والحكمة

تجارب سياسية ونضالية معاصرة (سبتمبر 2010)

* وطن وعيون دامعة

فتح وحماس: جدلية التعايش والمواجهة (أكتوبر 2010)



د. أحمد يوسف

وكيل وزارة الشؤون الخارجية، والمستشار السياسي السابق لرئيس الوزراء إسماعيل هنية.. عمل د. يوسف مديراً تنفيذياً للمؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات (UASR, Inc) لمدة عشر سنوات، وكان يرأس تحرير دورية شؤون الشرق الأوسط (MEAJ) التي تصدر عن المؤسسة باللغة الإنجليزية بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

صدر للدكتور أحمد يوسف أكثر من أربعة وعشرين كتاباً باللغتين العربية والإنجليزية، وهي تتناول قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وشؤون الحركة الإسلامية في فلسطين والعالمين العربي والإسلامي، إضافة لإشكاليات العلاقة بين الإسلام والغرب، وحملات التشويه والتحريض والتشهير الصهيونية التي تستهدف الجاليات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تمّ نشر مئات المقالات في العديد من المجلات العربية والإسلامية والغربية، كما شارك د. يوسف في العديد من الندوات والحوارات على معظم الفضائيات العربية والغربية؛ كالجزيرة والعربية والمنار والعالم،إضافة إلى ((CNN) (Press TV) (BBC)).



Gaza - Palestine
Zahrat Al - Mada'en Tower - Beirut Street
Telefax: +972-8-2889442
www.howgaza.org
E-mail: info@howgaza.org